الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

المداخلة المتعلقة بمشاركة الجزائر

القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية

المنعقدة بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 06 نوفمبر 2025

المائدة المستديرة رفيعة المستوى الأولى بشأن تعزيز الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية ــــ

القضاء على الفقر، والعمل المنتج والكامل واللائق للجميع، والإدماج الاجتماعي

نوفمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة.

أصحاب المعالي والسعادة.

السيدات والسادة الحضور الكرام مع حفظ الألقاب والمقامات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشرفني أن أنقل باسم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقديرها لدولة قطر الشقيقة على حسن تنظيم هذه القمة، وللأمم المتحدة على جهودها في تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة.

لقد جعلت الجزائر من العدالة الاجتماعية أساسًا لسياساتها العمومية، وعملت على ترجمة ذلك بإصلاحات تمسّ القضاء على الفقر، وترقية العمل اللائق، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

<u>أولا:</u> في مجال القضاء على الفقر:

تعتمد الجزائر مقاربة شاملة تقوم على التضامن الوطني وضمان التغطية الاجتماعية وتعزيز دور التعاضدية الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية وضمان الأمن الغذائي. وقد نصّ دستور بلادي على حق المواطن في غذاء كافٍ وصحي، مع التزام الدولة بتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا الإطار، تولي الجزائر اهتمامًا بالغًا بدعم المواد الأساسية، وأطلقت مبادرات لتعزيز الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد المائية، بما في ذلك مشاريع التحلية واعتماد تقنيات الري المقتصدة. كما أعادت تفعيل مشروع "السد الأخضر" لمكافحة التصحر والمساهمة في امتصاص الكربون، مع تعزيز التكامل الإقليمي عبر الطريق العابر للصحراء وخطوط النقل البحرية نحو غرب إفريقيا، دعمًا للأمن الغذائي على المستوى القاري.

<u>ثانيا:</u> في مجال العمل المنتج والكامل واللائق للجميع:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، في إطار رؤية وطنية توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الجزائر قانون الاستثمار لسنة 2022 الذي يضمن بيئة محفزة للمستثمرين المحليين والأجانب.

كما أُقرت تدابير قانونية جديدة لترقية الحق في إنشاء المؤسسات، تُمكّن العمال وأصحاب المبادرات الفردية من المساهمة بفعالية في الدورة الاقتصادية الوطنية.

وتولي الجزائر أهمية كبرى لمواءمة منظومة التكوين والتعليم المهنيين مع حاجيات سوق العمل.

كما أُعدّت الجزائر الإستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار في الذكاء الاصطناعي 2020–2030 لتعزيز القدرات الوطنية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، تشجع الجزائر الابتكار والمبادرة المقاولاتية عبر نظام بيئي متكامل يضم حاضنات جامعية، ومؤسسات ناشئة، ووكالات دعم وتمويلات ميسّرة لفائدة الشباب.

تواصل الجزائر التزامها بتحسين ظروف العمل، وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وترسيخ السلامة والصحة المهنية، وتوسيع الحماية الاجتماعية.

ثالثا: في مجال الإدماج الاجتماعي:

كرّس دستور 2020 مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وتم اعتماد سياسات لحماية الفئات الهشة وتحسين الإطار المعيشي، خصوصاً عبر برامج القضاء على السكن الهش وتنمية مناطق الظل وإنشاء هيئات مؤسساتية داعمة للديمقراطية التشاركية.

كما تحافظ الدولة على مجانية التعليم والصحة مع ضمان المنح والتكفل المدرسي لأبناء العائلات المعوزة، وتوفير النقل والإطعام المدرسيين.

وتعمل بلادي على إعادة إدماج المحبوسين عبر برامج التعليم والتكوين المهني، تجسيداً لحق الجميع في الكرامة والعمل.

السيدات والسادة،

إن التجربة الجزائرية تؤكد أن التنمية الاجتماعية هي مسار دائما قوامه العدالة والتضامن والمساواة، والتزامًا راسخًا بأهداف التنمية المستدامة 2030.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.